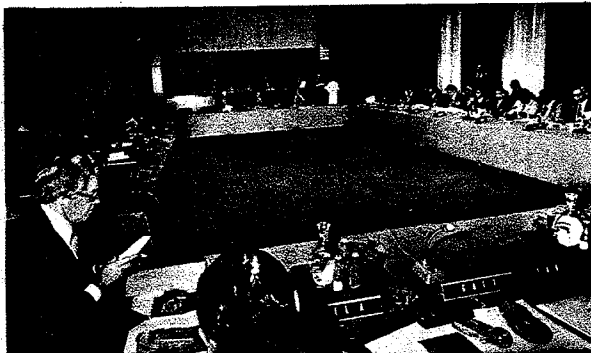


مات حوار الطرشان فهل ينهض حوار الاقوياء؟

مؤتمر الحوار الذي عقد مؤخرا في باريس



من مؤتمرات الحوار الذي عقد مؤخرا في باريس

بالإحرى ما هي الأسباب التي يجب على كل دولة نفطية، وخصوصاً على العربية السعودية أهم هذه الدول، أن تأخذها في الاعتبار لتحقيق هذا الإجماع؟ اكتفي هنا بذكر الأسباب الثلاثة الآتية:

أولاً - مهما كانت ضخامة المداخل النفطية لبعض البلدان، ومهما كانت المظاهر الخارجية للفني واليدج (المقصورة في أغلب الأحيان على فئة أو طبقة) التي تفتت في أعقاب 1973 فإن اقتصادات كل هذه البلدان لا تزال تتميز بكل ظواهر التخلف، وعلى الخصوص فإن ارتباطها وحتى خضوعها للتام للبلدان الصناعية في كل ما يتعلق باستيراد التكنولوجيا الحديثة والسلع الانتاجية يضلها في مآزق واحد مع بقية البلدان النامية، فما تحصل عليه بواسطة النفط يؤخذ منها أضعافاً بواضحة احتكارات التكنولوجيا والضعف في الغرب التي لا تضح حقيقة وسائل الايمان في الغرب التي لا تضح فرصة واحدة دون مهاجمة "ديكتاتورية أوبك" أغلفة ومتناسية "امبراطورية احتكارات التكنولوجيا". لكل ذلك فإن بقاء الحل على حاله والنظام الدولي على ما هو عليه سيؤدي حتماً إلى نفاد النفط قبل ان تلجح في الافق موارد انعام حقيقي ودينامي في أغلب البلدان النفطية.

ثانياً: ان الحديث عن العالم الرابع وعمما يميزه عن العالم الثالث وعن عالم بلدان النفط... وما إلى ذلك من بدع تنحرف بالعلم وتنتشر به وهي منه براءه دفعا الأول والأخير أبقاء البلدان النامية موزعة السوق، مشتتة العزيمة، يتنازع واحدهم الآخر حتى الإرهاق بينما الزمن يمر والهوة بين مجموع هذه البلدان والبلدان الصناعية تتسع وتتسع، فهي اليوم، بحسب تقديرات الاقتصاديين ليونيف في تقريره الأخير لإامم المتحدة، بمعدل 1 إلى 1.6 وتبقى هكذا ان لم ترد في السنة 1970... الطريق الوحيد لردم هذه الهوة هو الحوار من مركز قوة وليس انتظار النتائج المعقمة لسياسة "المساعدة من أجل التنمية" التي تبين ان ما فيها من مساعدة ذو ضئيل... ضئيل ما فيها من تنمية ينزع نحو الصفر.

ثالثاً: انما كانت الدول النامية قد أبدت حتى الآن ودمعت معنوا "أوبك" وبلداتها فلذلك لانها على دراية بأنها أمام فرصة تارده لها كلها للصعود، عن هذا السبيل، إلى عالم أكثر عمالة، وهي ثابتت على هذا الدعم على رغم انها قاست ولا تزال من وطأة ارتفاع اسعار النفط، وفي حال أعمال البلدان النفطية لامورها فإن مقارنتها لآخرعات البلدان الصناعية قد تنهار رويداً رويداً مما قد ينهني بها إلى نوع من الحلف غير الطبيعي بينها وبين هذا البلدان "شد" دول "أوبك"، لذلك فإنه من مصلحة هذه المنظمة نفسها ومن مصلحة اعضائها التعاون الإيجابي على تحالف بلدان العالم الثالث معهم وذلك لن يت إلا عن طريق استخدام هذه المنظمة لتكامل قوة اعضائها بشكل منظم وواع في مفاوضات معقمة مع الغرب الصناعي وريعا، غياء الشرق أيضاً.

لقد مات أول حوار... حتى لا تعيش المناقشات التي ما شاء الله فقلبي "أوبك" ان تملن لتجذب حواراً تقدم عليه وهي على غير ما كانت في هذا الذي مات.

استاذ الاقتصاد السياسي في جامعة ولان في كيب - كندا واستاذ زائر في معهد دراسات التنمية في جامعة جنيف.

لنتذكر بأن هذه الدولة، حين رفضت في اجتماع قطر الأخير اتباع قرار اغلبية دولة "أوبك" برفع السعر فإنها فعلت ذلك بحسب تصريحتها لسببين: الأول رغبتها في تسهيل مهمة رجال الدولة في الغرب في مشاربهم تصعيد اسعار النفط وبأمل ان يساهم ذلك في دفع عجلة الحوار إلى الامام، أما السبب الثاني فكان مرهه إلى رغبة السعودية في لفت نظر الدول الصناعية على القبول بقرارات نات قيمة بالنسبة إلى هيكل النظام الاقتصادي الدولي، في كلا الحالتين فإن عقدة الموضوع - منذ فتح الحوار وحتى نهايته - ترتبط مباشرة بطبيعة هذه المنظمة وبطبيعة علاقاتها مع الدول الصناعية من جهة ومع الدول النامية من جهة أخرى.

جماعياً القدرة الفعلية على تبديل معادلة النظام الحالي غير انهاء أو غير ان المبعث منها لسبب أو لآخر، لم تستخدم هذه القدرة أو لم تستخدمها كاملة وعلى شكل منسق ومتفق عليه الا ان الذي فتح للبلدان الصناعية مجالاً واسعاً من الحرية لرفض أو تعطيل أغلب مطالب الدول النامية، وأما - التحليل الآخر - ان هذه الدول قد استخدمت فعلاً كامل قوتها التفاوضية الفعلية من دون ان تتمكن، مع ذلك، من حمل الدول الصناعية على القبول بقرارات نات قيمة بالنسبة إلى هيكل النظام الاقتصادي الدولي، في كلا الحالتين فإن عقدة الموضوع - منذ فتح الحوار وحتى نهايته - ترتبط مباشرة بطبيعة هذه المنظمة وبطبيعة علاقاتها مع الدول الصناعية من جهة ومع الدول النامية من جهة أخرى.

من المعروف ان البلدان النفطية تمتلك في "لجنة المفاوضات ورتين أساسيتين، الأولى هي سعر النفط الخام والثانية هي كمية "الفاكس" النفطية الناتجة من الميزان التجاري الإيجابي لبعضها من طريقة توريدها أو استهلاكها لهذه "الفاكس".

ان استراتيجية البلدان الصناعية تقوم على كسر العلاقة

بين شؤون النفط وشؤون العالم الثالث وشجونه

الصناعية بهذه "المهدة" مشروطة، في مشروع اول، يقبل الدول النفطية التخلي عن حرية تحديد اسعار نفطها لمصلحة منظمة دولية جديدة تجمع بين المنتجين للنفط والمستهلكين له - بمعنى آخر وضوحاً: ان الدول الصناعية ارادت ان "تنتشري" قوة "أوبك" - وستى "أوبك" نفسها بمليار دولاراً أكثر ولا أقل، انما كانت هذه هي "المكافأة" للاعتدال السعودي على صعيد الحوار فإنه من المناسب، منذ انقضاء الصلوات عن "المكافأة" التي نتجها لنا الايام على صعيد حل "مشكلتنا الام".

الورقة الاولى فقط يمكن اعتبارها ورقة تفاوض جماعية لكل اعضاء "أوبك" مجتمعين بينما الورقة الثانية فإن كل دولة لعبتها، حتى الآن، في ضوء تقديراتها وسياساتها الخاصة في الأسواق المالية والاقتصادية الداخلية والدولية، مما لا شك فيه ان هناك علاقة عضوية بين الورقتين، غير ان التأثير والضغط المباشر اللذين تستطيع ان تمارسهما الدول النفطية كجماعة على اقتصادات البلدان الصناعية يتأنيان، بادى ذي بدء، عن طريق سعر النفط، وأنه عن هذا الطريق وعنه وحده يمكن ويمكن هذه المحاول ان تتفوق لمصلحتها تحسباً على عكسها ترويج الدخل العالمي لكن نجاح هذه العملية مرون من جهة بتوجيه سعر النفط الخام ومن جهة أخرى بمستوى هذا السعر بالنسبة إلى مجمل اسعار السلع والخدمات التي تستوردتها البلدان النفطية من البلدان الصناعية.

بداية الطريق
مما يكن من الامر فإن رفض الدول النفطية الجماعي لهذه "الصفقة" هو، في نظري، بداية الطريق نحو العودة إلى رونق الإجماع الذي عرفته "أوبك" في عامي 1973 و1974، وهنا هو العمم، وهذه هي النتيجة الأكثر أهمية لكل الحوار - الخطرة الثانية - هي راب الصدع الداخلي الذي نتج من ايجابية الاسعار، أما الخطورة الثالثة فهي الأذى في الاعتبار، عند تحديد مستوى الاسعار في المستقبل، بالبيديجات التي ايت عليها في مطلع هذا المقال، هنا انما كان اعضاء هذه المنظمة متفقين بالإجماع على ضرورة استخدام النفط كورقة أخيرة في امكانها جر الدول الصناعية إلى إعادة فتح الحوار بهدف إنجاز مشروع النظام الدولي الجديد وتحقيقه.

ان توحيد السعر، في ذاته، امر له لا بد له وان يحصل بموجب قانون السوق، سواء تجمعت "أوبك" أو تفرقت، ذلك انه عن طريق الطبيعي ان يكون لسعة واحدة لها الصفات نفسها اسران مختلفان في سوق واحدة ولعدة طويلة، على الفرض من ذلك فإن تحديد مستوى هذا السعر يطرأ رأساً جملة من الامور المعقدة ومن وجهات النظر المتضاربة لعل أهمها، فيما يخص بالتحديد خط الحوار بين المسائل والجنوب ومساره هو موقف العربية السعودية من الموضوع.

انما كان لا بد لنا من البحث في قضية النفط... فأننا، حينذاك، سنبحث في كل الامور الاخرى، على هذا الشرط فتح الحوار بين الشمال والجنوب، وكانت الامور الاخرى ترضى - في نظر صاحب هذا التصريح وهو بلعيد عبد السلام وزير الصناعة الجزائري وفي نظر العالمية العظمى من دول "أوبك" - مشروع النظام الاقتصادي الدولي الجديد وما يجب ان يستدعيه هذا النظام من ضرورة إعادة نظر جذرية في أسس توزيع الثروة والدخل بين البلدان الصناعية والبلدان النامية. وان فشل الحوار، بعد مفاوضات ومحاورات ودراسات نامت نيفاً عن سنة ونصف سنة يعود في الدرجة الاولى إلى ارادة الدول الصناعية - وعلى رأسها الولايات المتحدة - في التفاوض على مشكلة الطاقة والنفط بعيداً عن هذه الامور الاخرى، أو بالأحرى ترك الامور الاخرى للمناقشات الأكاديمية الصرفة، ومن المعلوم جيداً ان مثل هذه المناقشات، على نقض المفاوضات السياسية، لا تقتصر على الموضوع التي نتجت سبباً كانت هذه النتيجة ام ايجابية، أكثر ما هناك أنها تزيد من دخل "الخبراء" من دون ان تجلب شيئاً في حال التصرف، فمبدأ نفس المنظمات الدولية والمناقشات حول تثبيت اسعار المواد الأولية وتأمين القوة الشرائية لمنتجيتها لم تتوقف من دون ان يؤدي ذلك ولو إلى بداية متواضعة لتحقيق المطالب التقليدية لبلدان العالم الثالث.

البيديجات الثلاث

ان استراتيجية البلدان الصناعية هذه، القائمة على كسر العلاقة بين شؤون النفط وشجونه وشؤون العالم الثالث وشجونه، كانت تعتمد من جهة أخرى على بيديجات ثلاث راقت كل خطوة من خطوات الحوار وكان الختام حاصلة تقاعها المستمر.

البيديجة الاولى هي ان البلدان الصناعية - مثلها في ذلك كمثل أي مفاوض في أي مفاوضة - ليست تفتاقياً على استجابة لتطوير جزري في قواعد توزيع الدخل العالمي واسسه لمصلحة الفريق الآخر، خصوصاً ان الآلية الحالية لتوزيع الدخل تعمل دائماً لمصلحتها على حساب مصالح البلدان النامية، يستتبي ذلك ان أي تنازلات في هذا الشأن لا يمكن لها ان تتم إلا تحت تأثير قوة اقتصادية ضاغطة تضطر معها الدول الصناعية أولاً إلى القبول بالحوار وتانياً إلى الخداج به إلى نتائج ايجابية.

البيديجة الثانية هي ان بلدان العالم الثالث - على رغم ضخامة مجموعها البشري والعديدي، نسبياً وعلى المطلق - تبدو وكأنها لا تشكل حتى الآن مثل هذه القوة من دون النفط ومن دون "أوبك" كذلك.

والتواقع المعقد

انطلاقاً من ذلك فإن مزال نتائج الحوار بالمقارنة مع جسامه الاهداف المعروفة للنظام الاقتصادي الدولي الجديد لم تكن صريحة على واحد من أمرين، أما ان دول "أوبك" لها